

أثر جودة المراجعة الداخلية علي مخاطر المراجعة الخارجية.

**THE IMPACT OF INTERNAL AUDIT
QUALITY ON EXTERNAL AUDIT RISK**

د.عبدالرحمن عادل خليل عثمان - أستاذ مشارك

ABDELRAHMAN ADIL KHALIL OSMAN

جامعة النيلين - كلية التجارة ، قسم المحاسبة ، تخصص محاسبة

الملخص

هدفت الدراسة إلي التعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة للمراجعة، دراسة أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة، بيان أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف. توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف، أن تعزيز معرفة فريق المراجعة بالتقنية الحديثة والتجارة الالكترونية يؤدي إلي تقليل مخاطر المراجعة. المخاطر الكامنة ، المراجعة الداخلية ، مخاطر الاكتشاف ، التدريب المستمر .

Abstract

The study aimed to identify internal auditing quality effect on reducing inherent risks, clarify the effect of internal auditing quality in reducing control risks, clarify internal auditing quality effect on reducing detection risks. The study founded that there is statistical relationship between internal auditing quality and reducing inherent risks, there is statistical relationship between internal auditing quality and reducing control risks, there is statistical relationship between internal auditing quality and reducing detection risks, audit risks can be reduce by enhancing audit team knowledge about modern technology and electronic trade.

Keywords: inherent risk, Internal Audit, Risk of discover , ongoing training.

أولاً: الإطار المنهجي:

المدخل

المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة الداخلية، تتمثل في نشاط فحص مستقل يقوم به قسم أو إدارة من إدارات الشركة ومهمته فحص المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم والتقارير المالية والعمليات المختلفة في الشركة، ثم تقديم تقارير إلى الإدارة العليا بنتائج هذا التقييم، حتى يقوم المراجع الداخلي بمهمته هذه بصورة أفضل لذلك كان لابد من ربط عمله بمخاطر المراجعة والتي تؤثر سلباً على جودة المراجعة ، حيث أن المهمة الرئيسية للمراجعة الداخلية هو اكتشافها للأخطاء في الوقت المناسب والذي بدوره يؤدي إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية وتأكيد وفاء الإدارة بمسؤولياتها عن إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة.

تهدف عملية المراجعة إلى قيام المراجع بإبداء رأيه المهني في عدالة القوائم المالية من خلال التقرير الذي يعده في نهاية عملية المراجعة والذي يعتمد في إعداده على سلسلة من الإجراءات والاختبارات ونظراً لأن بيئة المراجعة تتصف بظروف عدم التأكد بالإضافة إلى اعتمادها على أسس اختبارية والتي تعتمد إلى حد كبير على حكمه المهني كأن تحمل المراجع الداخلي في إبداء رأيه المهني درجة من المخاطر متمثلة في إبداء رأيه

غير صحيح عن القوائم المالية محل الفحص بسبب الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في البيانات المحاسبية والعمل على تقليل هذه المخاطر والتي بدورها تنقسم إلى مخاطر الملازمة، مخاطر الرقابة الداخلية، مخاطر الاكتشاف.

وإن الارتقاء بجودة عملية المراجعة هو تقليل خطر المراجعة من خلال تجميع أدلة وقرائن تساعد على ذلك الأمر الذي يترتب عليه تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة وزيادة جودتها.
مشكلة الدراسة:

شهد بداية هذا القرن العديد من الأحداث والتي تتمثل في انهيار كبرى شركات العالم مما أثر بشكل كبير على مهنة المراجعة من جانب المستفيدين من خدمات المراجعة أدى ذلك إلى تدخل الهيئات المهنية بخطوات إيجابية نحو الاهتمام بجودة المراجعة الداخلية من خلال إصدار تشريعات ومعايير مهنية تزيد من فعالية جودة الأداء المهني والذي بدوره قد يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة، لذلك يمكن إثارة المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

1. هل هنالك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة؟
2. هل هنالك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة؟
3. هل هنالك علاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

الأهمية العلمية:

1. تزويد المكتبات بالمعرفة المتعلقة بعملية المراجعة وجودتها.
2. إضافة للبحوث والدراسات السابقة.
3. حث الطلاب على إجراء مزيد من الدراسات في مجال جودة المراجعة.

الأهمية العملية:

1. ضرورة اهتمام المصارف بجودة عملية المراجعة الداخلية.
2. لفت انتباه المصارف للمخاطر التي تتعرض لها والعمل على تدنية هذه المخاطر.
3. الاهتمام بالمعايير وسلوك القواعد المهني.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى الآتي:

1. التعرف على أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل المخاطر الملازمة للمراجعة.
2. دراسة أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الرقابة.
3. بيان أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر الاكتشاف.

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة لاختبار صحة الفرضيات التالية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف.

منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها لاستخلاص دلالتها والوصول إلى النتائج.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: الكتب، المجلات العلمية.

المصادر الأولية: الإستبانة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: عينة من المصارف بولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2018م.

الحدود الموضوعية: سوف يتعرض البحث إلى أثر جودة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة من خلال (تقليل مخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف). الحدود البشرية: أعضاء مكاتب المراجعين الداخلية بالمصارف.

ثانيا: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة نذكر منها:

- دراسة: **Law, 2004**: هدفت الدراسة إلى القيام بتحليل أثر التخصص المهني في كل من درجة تقديرات المراجع الخارجي للمخاطر الحتمية ودرجة جودة قرارات تخطيط عمليات المراجعة الخارجية، وكذلك حساسية قرارات تخطيط المراجع الخارجي إلى تقديرات المراجع المتخصص في نشاط اقتصادي معين لعمليات المراجعة عما هو الحال بالنسبة إلى المراجع غير المتخصص في قطاع معين، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المهنية للمراجعة يؤدي إلى تقليل المخاطر الحتمية.
- دراسة: ، 2008م: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل مخاطر الأعمال وإدارة المخاطر مخاطر العينات ومخاطر القوائم المالية، توصلت الدراسة إلى نتائج منها هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر المراجعة وبين دراسة موثوقية تقرير المراجع، كذلك وجود خلل في نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة، وأن خطر الاكتشاف له أثر مباشر على تقرير المراجع ويتحكم فيها المراجع بخلاف مخاطر الرقابة التي تعتبر خارج نطاق تحكم المراجع.
- دراسة: مرتضى، 2009م: هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع المخاطر في المراجعة وكيفية التخطيط لعملية المراجعة والإشراف والتعرف على مدى اكتساب الممارسين لمهنة المراجعة في وضع خطة المراجعة لمواجهة خطر عملية المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن نموذج مخاطر المراجعة يعد نموذجاً فعالاً للتخطيط لعملية المراجعة بصفة أساسية، كما لا يمكن تجاهل مخاطر المراجعة كمدخل رئيسي لأداء عملية المراجعة.

- دراسة: أبو عبيدة، 2009م : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وسائل القياس التي يستخدمها المراجع وبيان مدى مسؤولية المراجع المهنية والقانونية، والتقارير الأولى لمخاطر المراجعة، وتوضيح مدى أثر الأهمية النسبية والمخاطر على مدى نمطية أداء عملية المراجعة وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك إجماع على أن التقدير الأولي لمخاطر المراجعة يساعد في وضع الخطة لتنفيذ عملية المراجعة، وإن عملية تقويم مخاطر المراجعة بواسطة المراجع تؤثر في تحديد مسار المراجعة.
- دراسة: معاذ، 2011م: هدفت الدراسة إلى أن التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة في البيئة اليمنية وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى إلى تحقيق الأتية: بيان أهمية التخصص المهني للمراجع عموماً في تحسين تقدير مخاطر المراجعة بشكل خاص، وجاءت نتائج الدراسة النظرية والميدانية لتشير إلى أهمية التخصص المهني للمراجع عموماً فضلاً عن أنه يعمل على تحسين تقدير مخاطر المراجعة.
- دراسة: صديق، 2012م: هدفت الدراسة إلى تحقيق المراجعة الدقيقة التي تؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة في المنشآت التي يتم مراجعتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في مراجعة النظام اليدوي، كذلك لأن النظام اليدوي معرض لكثير من الأخطاء التي تزيد مخاطر المراجعة فيها.
- دراسة: خالد، 2016م: هدفت الدراسة إلى أن انخفاض مخاطر المراجعة بسبب المسؤولية القانونية الخارجي تخفض من مخاطر المراجعة وتزيد من ثقة التقارير المالية المنشورة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المسؤولية القانونية للمراجع تختلف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة في أنها تناولت جودة المراجعة الداخلية ودورها في تقليل مخاطر الرقابة والاكتشاف والملازمة للمراجعة، بينما تناولت الدراسات السابقة مسؤولية المراجع القانونية والمهنية بالإضافة إلى التخطيط لعملية المراجعة ودوره في تقليل مخاطر المراجعة.

لثا: جودة المراجعة الداخلية:

عرفت جودة المراجعة الداخلية بأنها قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية في النظام المحاسبي للزبون والتقرير عنها) (Becke ,p,1998.8) .

كما عرفت: (بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية) (كامل،2006،ص6).
وعرفت جودة المراجعة الداخلية على أنها قدرة المراجعة على اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات لمعالجتها أو الحد منها، (عبد الجواد،2013،ص11).

1. أهمية جودة المراجعة الداخلية:

لجودة المراجعة أهمية كبيرة لمراجعين والشركات والتي تمثل الأهمية في الآتي:

أ. تؤكد الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة: حيث تهدف المعايير إلى بيان المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ووضع إطار عمل للأداء ، وتتطلب الالتزام بهذه المعايير الارتقاء بجودة الأداء المهني لها ، ونجد أن هناك علاقة تبادلية بين جودة المراجعة الداخلية والالتزام بالمعايير المهنية حيث أن أداء عملية المراجعة الداخلية لمستوى جيد وملائم يؤكد تمسك المراجع الداخلي بالمعايير المهنية ويؤدي إلى أداء عملية المراجعة بجودة عالية.

ب. تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية وذلك من خلال الخبرة والكفاءة والتأهيل العلمي والعملية لمراجع الداخلي.

ج. زيادة الثقة في تقرير ومصداقية القوائم المالية له أهمية كبيرة في اضاء الثقة على التقارير المراجعة في دعم مصداقية القوائم المالية.

2. العوامل التي تؤثر علي جودة المراجعة الداخلية:

نجد أن كلما زادت جودة المراجعة الداخلية زاد الاعتماد عليها من قبل المراجع الخارجي، وهناك عوامل تؤثر علي جودة المراجعة الداخلية تتمثل في (مري،2009،ص91):

أ. عوامل تتعلق بفريق المراجعة الداخلية وبالأفراد القائمين بعملية المراجعة وتتمثل في:

– المقدرة المهنية حيث من المفترض أن تتوفر لدى المراجعين الداخليين المعرفة والمهارة لإنجاز مسؤولياتهم وبذل العناية المهنية الواجبة على ثلاثة معايير فرعية، كما يجب بذل العناية المهنية الواجبة متى تضمن النتائج التي يتوقع أدائها من قبل المراجع الداخلي الرشيد المؤهل بنسبة كافية، والتطور المهني المستمر ويوضح هذا المعيار أن على المراجعين الداخليين تطوير معارفهم ومهاراتهم بشكل دائم ومستمر.

– الموضوعية والاستقلالية للمراجع الداخلي حيث يجب على المراجعين الداخليين المهنيين إلا يشاركوا في أي نشاط أو علاقة من شأنها إضعاف أو افتراض أنها تضعف تقييمهم غير المتحيز. (عليان، 2014، ص184).

– درجة خبرة المراجع الداخلي ويرتبط مفهوم الخبرة على عدد سنوات الخبرة، مدى اتخاذ المراجع لقرارات رشيدة والقدرة على حل المشاكل والقدرة على إبداء رأي متحفظ (احمد، 2016، ص71).

ب. عوامل تنظيمية أخرى ومن العوامل التي تتعلق بفريق المراجعة الداخلية:
وتتمثل في الآتي :

– مدى التزام المراجعة الداخلية بالمعايير المهنية: حيث إن الالتزام بالمعايير المهنية في عملية المراجعة الداخلية يؤدي إلى ضمان أداء المهنة بواسطة أفراد مؤهلين علمياً وعملياً ويتمتعون بالاستقلال والموضوعية.

– مدى كفاءة تخصيص الأفراد على المهام في إدارة المراجعة وتمثل كفاءة تخصيص الأفراد على المهام في تقسيم الأفراد إلى مراجعين قانونيين ومراجعين تحت التمرين بعض المؤهلين للقيام بخدمات استشارات للعملاء ثم توزيع المراجعين على عدة مهام، ومراعاة عدد من العوامل أثناء التخصص مثل الخبرة والكفاءة.
رابعاً: مخاطر المراجعة:

مخاطر المراجعة أمر يتهدد المراجع ولذلك يجب على المراجع أن يخطط بصورة سليمة لعملية المراجعة للوصول إلى رأي موضوعي عن مدى عدالة القوائم المالية.

عرفت مخاطر المراجعة بأنها عدم نجاح إجراءات المراجعة في كشف الأخطاء الجوهرية التي تحدث وتبقى بدون اكتشاف ويبقى أن يتأكد المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة من التنسيق بين كل من تقليل

المخاطر وتحقيق فائض من الأتعاب التي يحصل عليها بعد تغطية مصروفات عملية المراجعة ، وبهذا فإن المراجع مضطر لتجنب زيادة إجراءات عملية المراجعة في الحالات الأولى الأقل تعقيداً ، أو تقليل إجراءات المراجعة في الحالات المعقدة ذات المخاطر المرتفعة (حسين، 2013، ص329).

وعرفت بأنها احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية حتي بعد تدقيقها والتي تحدث نتيجة إبداء رأياً متحفظاً عن قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً وقد فشل المدقق في اكتشاف هذه التحريفات أثناء عمليات التدقيق (أبو الشحنة، 2013، ص145).

وعرفت علي أنها احتمال ابدأ مراجع الحسابات لرأي متحفظ أو احتمال الامتناع عن إبداء الرأي أو إبداء رأي عكسي عندما لا تتماشى الحقائق الاقتصادية مع حقائق نتيجة عملية المراجعة مما يؤدي إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن النتيجة التي وصل إليها مراجع الحسابات (شحاته، 2014، ص66).

1. مسببات مخاطر المراجعة :

تعدد وجود أسباب مخاطر المراجعة ومنه (موسي، 2016، ص57):

أ. اعتماد المراجع في تجميع الأدلة والقرائن علي أسلوب العينات ، بعكس لو تم فحص جميع مفردات المجتمع.

ب. طبيعة معظم أدلة المراجعة حين تعتبر مقنعة وليس حاسمة.

ج. الرأي الذي يبديه المراجع يكون دائماً عرضة للضباب والخطأ بإعتبار أنه إنسان وليس هنالك إنسان معصوم من الخطأ (البدوي، 2011، ص90).

2. مخاطر المراجعة وفقاً لمكوئها:

هناك ثلاثة عناصر ، تتفاعل معاً لتكون مخاطر المراجعة وهي:

أ. المخاطر الملازمة (المتأصلة) :

وهي قابلية الحسابات للتضليل الهام نسبياً قبل تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية، و يمثل الخطر المتلازم واحد من أهم أنواع خطر المراجعة ويحتاج من مراقب الحسابات حكماً مهنيّاً دقيقاً، خاصة بشأن محددات هذا الخطر وعلاقته بمخاطر المراجعة الأخرى.

وعرف الخطر المتلازم بأنه مقياس لتقديرات وتقييم المراجعين لاحتمالية وجود أخطاء مادية في بنود القوائم المالية قبل الاعتبار لفاعلية نظام الرقابة الداخلية (جربوع، صباح، 2015، ص86).

كما وعرف الخطر المتلازم بأنه الخطر الناتج عن قابلية تعرض رصيد حساب معين لتحريف ملازم سواء كان التحريف جوهرياً في حد ذاته أو عندما يضاف الى غيره من تحريفات في أرصدة حسابات أخرى أو نوع آخر من العمليات بفرض عدم وجود نظام رقابة داخلية محكم (Hand ,2004,p.14).

- تقييم مستوى الخطر المتلازم:

يمكن تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال جمع المعلومات اللازمة لتقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة وجمع المعلومات عن طبيعة نشاط الشركة والصناعة التي تنتمي إليها، كما ويمكن عمل زيارات ميدانية لمقر الشركة ومصانعها وموظفيها، تحديد الأطراف ذوى العلاقة، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن أداء اختبارات المراجعة واستخداماتها في تنقيح التقييم الأولى (البدوي، 2011، ص90).

- مسببات الخطر المتلازم:

من أهم مسببات الخطر المتلازم هي درجة تعقد العمليات وتداخلها للمحاسبة للعقود طويلة الأجل والحسابات التي تعتمد إلى حد كبير على تقدير الإدارة والحسابات التي تمثل أصولاً مرغوباً فيها لدرجة كبيرة وسهله النقل ، والحسابات التي تمثل أصولاً ومعرفة للتغير التكنولوجي (علي، عبد الله، 2015، ص6).

- العوامل المؤثرة علي الخطر المتلازم:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الخطر المتلازم وتتمثل في موسمية النشاط وحجم المنشأة وحجم نشاطها وطبيعة عملياتها والصناعة التي تنتمي إليها ومركزها المالي والضغوط التشغيلية التي تتعرض لها، كما ويعتبر معدل دوران الإدارة من العوامل المؤثرة علي الخطر المتلازم (راضي، 2011، ص366)

ويري الباحث أن ازدياد خطورة طبيعة عمل العميل وازدياد العمليات مع الأطراف ذات العلاقة بالعمل ووجود حسابات تحتوي على تقديرات وأحكام شخصية بشكل كبير ووجود مؤشرات على الاحتيال المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة المخاطر الملازمة.

ب. مخاطر الرقابة :

عرفت بأنها هي أحد عناصر نموذج خطر المراجعة ويقصد به الخطر الناتج عن فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف أو منع الخطأ أو التحريف (قباني، 2011، ص132).

عرفت بأنها مخاطر حدوث أخطاء جوهرية في الحسابات دون أن تتوفر إمكانية منعها أو كشفها في الوقت المناسب من خلال النظام المحاسبي أو أنظمة الرقابة الداخلية (عبد الرحمن، 2015، ص48).

- تقييم خطر الرقابة:

يتم تقييم خطر الرقابة من خلال تقييم تصميم نظام الرقابة الداخلية ولكي يصبح نظام الرقابة الداخلية فعالاً ينبغي أن يتم تصميمه لمنع أو اكتشاف وتصحيح إجمالي الأخطاء التي تساوي أو تزيد عن الخطأ المقبول، ويلاحظ أنه لتحديد خطر الرقابة الداخلية فعلى المراجع دراسة البيئة التي يعمل داخلها النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وبيئة الرقابة، والتعرف على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ومدى توثيقها والتي وضعها للتأكد من التسجيل الكامل للمعاملات الرقابة الأساسية لقنوات البيانات الهامة، وتوثيق بيانات العمليات، واختبار الأدلة التي يتم الحصول عليها (مبارز، 2014، ص248).

- أبعاد مخاطر الرقابة:

أبعاد متعددة لمخاطر الرقابة تتمثل في التأثير على سلوكيات الأفراد، حدوث لا مركزية في التنظير مع عدم كفاية الرقابة على بعض العمليات، تعقد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة وصعوبة الرقابة عليها، عدم مصداقية القوائم المالية نتيجة لإمكانية إحلال عملية الفحص محل عملية المراجعة (المليجي، 2000، ص54).

ج. مخاطر الاكتشاف :

هي عدم قدرة المراجع من خلال إجراءات المراجعة علي إكتشاف خطأ في رصيد حساب أو في نوع من العمليات يعتبر جوهرياً إذا إجتمع مع أرصدة حسابات أخرى أو في أنواع أخرى من العمليات (الصباغ، شرف، 2014، ص232).

وعرفت أيضاً بأنها المخاطر المتعلقة بإجراءات المراجعة التي قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في إحدى الأرصدة أو في هذا النوع المعين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا إجتمع مع أخطاء في أرصدة أو نوع آخر من المعاملات (ابراهيم، 2006، ص49).

وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين يتمثلان في المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ويسمى (مخاطر المرجعة التحليلية)، والمخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري بموجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها ويسمى مخاطر المراجعة التفصيلية (عبد الغني، 193، ص20).

- الأسباب التي تؤدي إلي الوقوع في مخاطر الاكتشاف:

ومن الاسباب التي تؤدي بالمراجع للوقوع في هذه المخاطر هي الفشل في اكتشاف الخطأ أو الغش بسبب استخدام أسلوب المعاينة غير المناسب أو استخدام حجم عينة غير كاف ، أو الفشل في أداء إجراء مراجعة ضروري بسبب اعتبارات الوقت أو التكلفة، وتوصيل الاستنتاج الصحيح من خلال الاستعراض التحليلي لأدلة الأثبات (الصحن، وآخرون، 2009، ص56).

خامساً: علاقة خطر المراجعة بجودة عملية المراجعة:

عند قيام المراجع بتخطيط عملية المراجعة يجب أن يقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تتناسب مع طبيعة العنصر أو عينة من المعاملات ومستوى الخطر المعرض له حيث أن ذلك يقدم ضماناً

عن اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، وهو الأمر الذي سيترتب عليه تحقيق كفاءة وفعالية عملية المراجعة وزيادة جودة عملية المراجعة.

وفي تأكيد ذلك تشير إحدى الدراسات أن احد المداخل المتبعة للارتقاء بجودة عملية المراجعة هو تقرير الخطر المراجعة والتي تهدف إلى مساعدة المراجعة في تجميع أدلة وقرائن المراجعة متى تساعد في تحديد خطر المراجعة النهائي وقد قامت هذه الدراسة بتعريف بجودة خدمات المراجعة المقدمة من خلال مفهوم خطر المراجعة حيث عرفتها (بتدنية المراجع لخطر الاكتشاف والذي يؤدي إلى جعل الخطر النهائي للمراجعة عند أدنى مستوى مقبول ، وقيام المراجع بالإفصاح عن الأخطاء والتحريفات (Kinney ,1989,p.69).

سادسا: الدراسة الميدانية:

1. مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من قسم المراجعة الداخلية لعينة من المصارف السودانية- ولاية الخرطوم حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة علي كل من مفتش المراجعة الداخلية ومفتش أول المراجعة الداخلية ومساعد مفتش المراجعة الداخلية ومدير المراجعة الداخلية.

- عينة الدراسة: كما تم اختيار مفردات عينة البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية، حيث تم اخذ عينة مكونة من (100) مفردة ، وتم استرجاع عدد (99) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (99)%.

2. الأسلوب الإحصائي المستخدم: تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) وذلك لحساب الإحصاءات الوصفية وهي (الوسط الحسابي) لمعرفة اتجاهات عبارات كل محور وإثبات صحة المحور أو عدم صحته أو مدى توافق العبارات مع الفرض، بالإضافة إلي استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

3. اختبار الثبات والصدق: يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين

من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، وتم استخدام معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور التي يتضمنها هذا الاستبيان، والجدول (1) يوضح نتائج هذا الإجراء:

جدول رقم (1)

الثبات والصدق

الصدق	الثبات	
.852	.727	الاستبيان الكلي
.876	.768	المحاور

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول أعلاه أن الثبات (معامل ألفا كرونباخ) للاستبيان الكلي قد بلغ 0.727 أي 72%، بينما الثبات لعبارات المحاور فقد بلغ 0.768 أي 76% مما يدل على أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، والصدق للاستبيان الكلي 0.852 أي 85%، بينما الصدق لعبارات المحاور فقد بلغ 0.876 أي 87% وهذا يعني صلاحية الاستبيان للمقياس.

4. الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: جودة المراجعة الداخلية

جدول رقم (2)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتمتع المراجعة الداخلي بالاستقلالية	4.2	.61	مرتفعة جدا
خلق الثقة في القوائم المالية لدي مستخدميها	4.3	.72	مرتفعة جدا

مرتفعة جدا	.65	4.3	يلتزم المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية
مرتفعة جدا	.74	4.4	اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية
مرتفعة جدا	.54	4.2	دقة وعدم حيادية معلومات القوائم المالية
مرتفعة جدا	.56	4.5	جودة المراجعة الداخلية

المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (2) أن الوسط الحسابي لعبارات المحول الأول أكبر من (4.2) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بشدة على العبارات، كما وأن قيمة المتوسط للمحول قد بلغت (4.5) بانحراف معياري (.56). وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على أن العبارات تحقق جودة المراجعة الداخلية.

المحور الثاني: قياس المخاطر الملازمة (الضمنية):

جدول رقم (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتم جمع المعلومات اللازمة لتحديد مستوى الخطر	4.2	.61	مرتفعة جدا
توفر معلومات عن طبيعة ونشاط المصرف	4.3	.79	مرتفعة جدا
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الإدارة	4.2	.82	مرتفعة جدا
تحديد الأطراف ذات العلاقة	4.2	.74	مرتفعة جدا
البعد عن تقديرات الإدارة والحكم الشخصي	4.3	.63	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (3) أن الوسط الحسابي لعبارات المحول الأول أكبر من (4.2) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون بشدة على العبارات.

المحور الثالث: قياس مخاطر الرقابة

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثالث

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يوجد بالمصرف نظام رقابة قوي وفعال	4.4	.54	مرتفعة جدا
المراجعين الداخليين بالمصرف يتمتعون بكفاءة مهنية عالية	4.1	.83	مرتفعة
يتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري	4.1	.82	مرتفعة
يتم استخدام الحاسوب للقيام بعملية المراجعة	4.2	.76	مرتفعة جدا
استقلالية نظام الرقابة الداخلية عن الإدارة	4.3	.74	مرتفعة جدا

المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (4) أن الوسط الحسابي لعبارات المحول الأول أكبر من (4.2) مما يدل علي أن أفراد العينة موافقون بشدة علي العبارات، بينما العبارات التي متوسطها (4.1) فهي أصغر من (4.2) وأكبر من (3.2) فهي تدل أن أفراد العينة موافقون .

المحور الرابع: قياس مخاطر الاكتشاف

جدول رقم (5)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الرابع

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تحديد مستوى الخطر الذي يتقبله المراجع	4.4	.63	مرتفعة جدا
استخدام أسلوب معاينة مناسب للكشف عن الأخطاء والغش	4.3	.67	مرتفعة جدا

مرتفعة جدا	.81	4.2	التأكد من عدم وجود أخطاء بعد انتهاء عملية المراجعة
مرتفعة جدا	.72	4.2	يقوم المراجعة باستخدام حجم عينة مناسب
مرتفعة جدا	.68	4.2	القدرة علي تحليل المشكلات باستخدام المراجعة التحليلية

المصدر : إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية ، 2018م

يتضح من الجدول رقم (5) أن الوسط الحسابي لعبارات المحول الأول أكبر من (4.2) مما يدل علي أن أفراد العينة موافقون بشدة علي العبارات .

5. اختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة (الضمنية) "

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية علي تقليل المخاطر الملازمة، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل (X)، وتقليل المخاطر الملازمة (Y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	3.575	3.320	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.028	3.762	0.215	$\hat{\beta}_1$
			0.221	معامل الارتباط (R)

	0.049	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي	4.972	إختبار (F)
$X = 3.320 + 0.215Y1$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، المخاطر الملازمة كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.221).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.049)، وهذه القيمة تدل على أن جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ(4%) على المخاطر الملازمة (المتغير التابع).
 - نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (4.972) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.028).
 - 3.320 : متوسط جودة المراجعة الداخلية عندما تكون المخاطر الملازمة يساوي صفراً.
 - 0.215: وتعني زيادة جودة المراجعة الداخلية وحدة واحدة يزيد من تقليل المخاطر الملازمة بـ4%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملازمة (الضمنية) " قد تحققت.
- ب. إختبار الفرضية الثانية: تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة ".
- هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية علي تقليل مخاطر الرقابة، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل (X)، وتقليل مخاطر الرقابة (Y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	5.205	2.455	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.001	2.617	0.314	$\hat{\beta}_1$
			0.253	معامل الارتباط (R)
			0.066	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	8.652	إختبار (F)
$X = 2.455 + 0.314Y_2$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، ومخاطر الرقابة كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.253).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.066)، وهذه القيمة تدل على أن جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ(6%) على ومخاطر الرقابة (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (8.652) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.001).
- 2.455 : متوسط مخاطر الرقابة عندما تكون جودة المراجعة الداخلية يساوي صفراً.
- 0.314: وتعني زيادة جودة المراجعة الداخلية وحدة واحدة يزيد من تقليل مخاطر الرقابة بـ6%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة" قد تحققت.

ج. إختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية علي مخاطر الاكتشاف، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل (X)، تقليل مخاطر الاكتشاف (Y₃) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	0.000	7.350	0.841	$\hat{\beta}_0$
معنوية	0.000	14.628	0.786	$\hat{\beta}_1$
			0.743	معامل الارتباط (R)
			0.675	معامل التحديد (R ²)
		النموذج معنوي	202.810	إختبار (F)
$X = 0.841 + 0.786Y_2$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2018م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالاتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي أثر جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، و تقليل مخاطر الاكتشاف كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الإرتباط البسيط (0.743).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.675)، وهذه القيمة تدل على جودة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ(67%) على تقليل مخاطر الاكتشاف (المتغير التابع).
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (202.810) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 0841: متوسط مخاطر الاكتشاف عندما تكون جودة المراجعة الداخلية تساوي صفرًا.
- 0.788: وتعني زيادة جودة المراجعة الداخلية وحدة واحدة يزيد من تقليل مخاطر الاكتشاف بـ67%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية ومخاطر الاكتشاف" قد تحققت.

سابعاً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل المخاطر الملزمة.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الرقابة.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة الداخلية وتقليل مخاطر الاكتشاف.
4. تعزيز معرفة فريق المراجعة بالتقنية الحديثة والتجارة الالكترونية يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة.
5. أن اختيار فريق مراجعة يتمتع بكفاءة مهنية عالية يساهم في تقليل مخاطر المراجعة.

التوصيات:

ويوصي الباحث:

1. يجب التزام المراجعين الداخليين بمعايير المراجعة المهنية لضمان تعزيز استغلالية وموضوعية المراجع.
2. عمل دورات تدريبية للمراجعين الداخليين لرفع كفاءتهم المهنية مما يساهم في تقليل المخاطر الملازمة.
3. استخدام التكنولوجيا الحديثة في القيام بإجراءات المراجعة لاكتشاف الغش والأخطاء والتقليل من مخاطر الاكتشاف.

منا: المصادر والمراجعة:

1. أحمد، أبو عبيدة، (2009). "أثر مخاطر المراجعة على مسؤولية المراجع الخارجي"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
2. حسين، احمد ذكي، (2013). الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل عولمة المعايير، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
3. الصباغ، احمد عبد المولى، شرف، مُحمَّد، (2014)، "مدى اهتمام الابحاث الأكاديمية والمعايير المهنية بممارسة الشكل المهني لمواجهة مخاطر المراجعة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الاعمال، القاهرة، مصر.
4. عمر، إيمان الشيخ، (2016)، "دور الآليات المحاسبية لحكومة الشركات في الحد من مخاطر المراجعة"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
5. قباني، ثناء علي، (2011). المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، مصر.
6. حافظ، خالد عبدالعزيز، (2016) "مسؤوليات المراجع الخارجي ودورها في الحد من مخاطر المراجعة وزيادة الثقة في التقارير المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
7. ابو الشحنة، رزق ابو زيد، (2013). تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

8. كامل ، سمير (2006)، "اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
9. شحاتة ، شحاتة السيد، (2014). دراسات في الحسابات ، التعليم الجامعي ، القاهرة ، مصر.
10. مبارز، شعبان يوسف، (2014)، "دراسة تحليلية لمخاطر المراجعة وموقف مراقب الحسابات منها"، مجلة العلوم الإدارية ، العدد 5، جامعة القاهرة فرع بني سويف ، بني سويف، مصر.
11. علي، صالح حامد مُحمَّد ، عبد الله، حسن الطيب، (2015)، "العلاقة التعاقدية بمكاتب المراجعة الخارجية وأثرها في الحد من مخاطر المراجعة"، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد 6، كلية النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، كوستي ، السودان.
12. آدم، صديق سبيل ، (2012)، "المراجعة باستخدام العينات الإحصائية في النظام التقليدي والإلكتروني وأثرها على مخاطر المراجعة"، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا، الخرطوم ، السودان.
13. حميدة ، طه مصطفى، (2016)، "دور جودة المراجعة الداخلية في التقليل من مخاطر المراجعة"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، السودان.
14. الصحن، عبدالفتاح مُحمَّد وآخرون، (2009). المراجعة الخارجية موضوعات متخصصة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .
15. عبد الجواد، عمرو، (2013)، "نموذج مقترح لتطوير أداء المراجع الداخلي في ظل منهجية الستة سيجمما لتعظيم جودة المراجعة الداخلية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مصر.
16. إسماعيل، كمال بشير، (2006)، "تقويم مخاطر المراجعة الخارجية وأثرها على درجة الثقة بالقوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم ، السودان.

17. عبد الرحمن، مُجَّد اسحق،(2015)،"دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات في تقليل مخاطر الأستثمار في أسواق الأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين، الخرطوم ، السودان.
18. راضي، مُجَّد سامي،(2011). موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية ، مصر.
19. عبدالدائم، مُجَّد نور، (2008)، "تقويم المخاطر وأثرها على تقرير المراجع الخارجي"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
20. السنوسي، مرتضى أحمد، (2009)، "دور خطة المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
21. صالح، معاذ طاهر،(2011)،"التخصص المهني للمراجع في تحسين تقرير مخاطر المراجعة"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق ، سوريا.
22. البديوي ،منصور أحمد،(2011).دراسات متقدمة في المراجعة الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
23. مري، مؤمن مُجَّد حسن،(2009)،"قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق الأداء المهني للمراجعة الداخلية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي للمؤسسات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ، فلسطين.
24. المليجي، هشام حسن،(2000)،"فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات القوائم المالية بصدد تقدير مخاطر المراجعة"، المجلة العلمية للبحوث الدراسات التجارية، العدد 2 ، كلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة ، مصر.
25. عبد الغنى ، يحيى مُجَّد،(1993)،"دراسة تحليلية لنماذج خطر المراجعة وأثرها على ترشيد قرارات المراجع الخارجي"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية ، مصر.

26. جربوع، يوسف مُجَّد، صباح ، سالم احمد،(2015)،"مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 8، غزة ، فلسطين.
27. عليان، يونس،(2014)،"الأهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية المساهمة العامة في الحد من مخاطر الأحكام الشخصية لمدى القوائم المالية"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، كلية التجارة، جامعة دمشق، دمشق ، سوريا.
28. Becke.et,(1998)the Effect of Audit on Earing management, (contemporary Accounting Research, vol.15.
29. Hand Book of International Auditing (2004),IAPS,NO400,Risk Assessment and Internal Control.(IFAC, Ethics Pronouncements.
30. Low Kin Yew, (2004)The Effects of in Dustry Specialization on Audit Risk Assessments Audit- Planning Decisions, (the Accounting Review.
31. Willam R. Kinney (1989)"Achieved Audit Risk and the Audit outcome Space Auditing: Ajournal of practice and theory (supplement).